العدد (2184) السنة الثامنة - الجمعة (8) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكومة العراقية تجدد الدعوة إلى المصالحة عشية الانسحاب الأمريكي

التعليم العالي: الاجتثاث قريبا في الجامعات

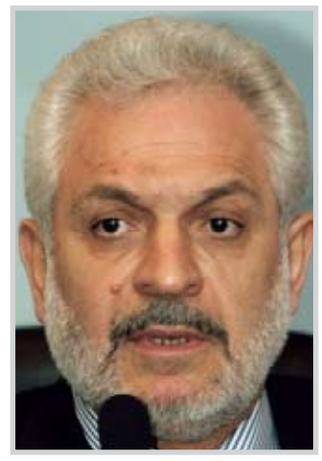

متابعة/ المدى

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب أن قانون المساءلة والعدالة سيطبق في الجامعات العراقية قريبا، لأن الجامعات مازالت تضم عددا كبيرا من الأساتذة من أعضاء حزب البعث المنحل.

وأوضح الوزير على هامش مشاركته في احتفالية بمناسبة يوم السيادة الوطنية أقيمت في النجف، أن وجود هؤلاء في الجامعات قد يؤثر على أفكار الأجيال الجديدة.

ودعا الوزير خلال كلمة ألقاها في الاحتفالية إلى تبني مقاومة من طراز جديد أسماها "مقاومة ثقافة الاسترخاء. ومقاومة ثقافة الخارج، وتعزيز الثقافة الوطنية من خلال تحقيق الوحدة الوطنية".

وحول مشاريع الوزارة المستقبلية قال الأديب انه سيتم خلال العام الحالي وضع حجر الأساس لاثنتي عشرة جامعة في مختلف المحافظات العراقية، مؤكدا أن هذه الجامعات ستفتح آفاقا واسعة أمام خريجي الثانوية لدراسة مختلف الاختصاصات.

في المقابل، يحرص مسؤولون وسياسيون عراقيون على تأكيد أهمية المصالحة الوطنية وحث القوى المختلفة للمشاركة في العملية السياسية.

ودعا وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي خلال مؤتمر الاثنين الماضي العراقيين، في الداخل والخارج إلى المساهمة في استقرار العراق وبنائه، مشددا على انه لا مصالحة مع حزب البعث الذي حظره الدستور ولا "القاعدة" ذات المنطق التكفيري التي تنأى بنفسها عن المصالحة ليس في العراق فحسب، بل وفي مناطق مختلفة من العالم.

وأكد الخزاعي أن الحكومة تتصالح من موقع القوة وأن كل من ينأى بنفسه عن المصالحة يتحمل المسؤولية وسيبقى تحت طائلة القانون، مشيرا إلى انه لم يجر التصالح مع فئة أو جماعة أو كيان أو طرف، إنما تصالحنا مع أفراد من هؤلاء، وعالجنا كل حالة على حالها.

ويقترن مصطلح المصالحة الوطنية بالمبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي عام ٢٠٠٦ في خطوة هدفت حينها إلى التقريب بين قوى عراقية مختلفة للمشاركة في العملية السياسية، لكن مراقبين يلاحظون بعد خمس سنوات من إطلاق المبادرة ارتباكا في مفهوم المصالحة والشروط التي تضمنتها، كما قال الباحث يحيى الكبيسي.

وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي أكد أن المصالحة الوطنية "لا تشمل المجرمين" من القاعدة وحزب البعث، لكنها مفتوحة أمام الذين قاوموا الاحتلال لسبع سنوات وهم يشهدونه اليوم في طريقه إلى الانسحاب نهاية ٢٠١١ ، لكن الباحث يحيى الكبيسي يلفت إلى أن موضوع انسحاب القوات الأمريكية لم يزل غير محسوم مع تكرار دعوات للإبقاء على تلك القوات لعدم جاهزية القوات العراقية.

وأبدى الكبيسي قلقه من أن تصاعد معدل عمليات العنف خلال الأشهر الأخيرة، في عدد من المحافظات العراقية، لا يدل على تحوّل في مواقف بعض الفصائل والقوى المسلحة تجاه المصالحة الوطنية التي تدعو لها الحكومة العراقية.

الى ذلك يعتقد عضو مجلس النواب قيس الشذر بضرورة توسيع الدعوة إلى المصالحة مع الذين طرأ تغيرٌ على مواقفهم السياسية، خصوصا في ما يتعلق بإنهاء الاحتلال بالطرق السلمية.

وكان الوزير عامر الخزاعي أكد في تصريحاته أن المصالحة لن تشمل من "تلطخت أيديهم بدماء العراقيين"، وهذا الوصف توقف عنده النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر الذي وجد خلال حديثه لإذاعة العراق الحر أن الفصل في أمر هؤلاء مرهون بالقضاء والمحاكم المختصة.

مستشار الصحوات في العراق ثامر التميمي قال أن حزب البعث محظور كحزب وفق الدستور، لكن الأفراد الذين كانوا منتمين إليه لهم الحق في الدخول في العملية السياسية، إذ لا حظر على الفكر حسب قول التميمي.

وفي الموضوع نفسه يرى المحلل السياسي واثق الهاشمي في حديثه لإذاعة العراق الحر أن عملية اجتثاث الأفكار عملية مرفوضة، مثيرا التساؤل مجددا حول مفهوم المصالحة: مع مَن؟ ولأي غرض؟ لافتا إلى وجود ضغوط سياسية وادوار خارجية تنال من عملية المصالحة الحقة.

ونبه الهاشمي إلى أن تاريخ العراق الحديث شهد منذ النصف الثاني من القرن الماضي حالات من الإقصاء والتجريم مارستها قوى سياسية مختلفة ضد بعضها البعض، ما سمح باتساع ساحة الصراع والقتال وتراكم الضغائن.

ودعا المحلل السياسي واثق الهاشمي إلى اعتماد جميع الأطراف مصالحة وطنية تتيح للبلاد السير بثقة حال كثير من الدول مرت بتجارب مماثلة.

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أكدت أنها لم تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة، مؤكدة أن اتفاقات المصالحة تمت مع قادة ميدانيين في الفصائل المسلحة.

وقال الخزاعي إن "الوزارة لم تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة"، مشيرا إلى أن "الفصائل الأخرى التي تقول إنها مقاومة للتواجد الأمريكي لم يبق لها عذر لحمل السلاح، طالما أن الوجود الأمريكي في طريقه للخروج".

وأضاف الخزاعي أن "الوزارة لم تتفق على المصالحة مع قادة الفصائل المتواجدين خارج البلاد، إنما تم الاتفاق مع قادة ميدانيين على الأرض معنيين بحمل السلاح"، مبينا أن "هناك من ينفي المصالحة، وهناك من يدعيها، من بعض الفصائل، ولكن حتى النفي والادعاء الذي ظهر في فضائياتهم هو دليل على أنهم مشتركون معنا، إذ ظهروا ملثمين يتبرؤون من بعض الجماعات، وعندما يتبرؤون فمعنى ذلك أن الجماعة معهم وأعلنوا البراءة منهم"، بحسب قوله.

وأوضح الخزاعي أن "مقولة (من لا يريد المصالحة يتبرأ من المتصالحين) أمر صحيح"، معربا عن أمله بأن "يتصالح الجميع ويلقى السلاح بشكل نهائي".

أبدت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، في ٢٧ آذار الماضي، استعدادها للمصالحة مع العراقيين الذين غرر بهم تنظيم القاعدة، وفيما أكدت أن لقاءات سرية تمت مع الفصائل المسلحة، أشارت إلى أن الباب مفتوح أمام البعثيين كأفراد للعودة إلى البلاد في حال سلامة موقفهم قضائياً.

وكانت جماعة أنصار السنة التابعة لتنظيم القاعدة أكدت في ٢٥ من آذار الماضي، ردا على مؤتمر للمصالحة الوطنية الذي عقد في وقت سابق أنها مستمرة في العمل المسلح ضد ما سمته "المحتل وأعوانه"، مبينة أنها شكلت مجلساً عسكرياً يضم التنظيم والجيش الإسلامي.

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية العراقية اتهمت في ٢٤ من آذار الماضي، جهات لم تسمها، بعرقلة عملية المصالحة لـ"أسباب وأهداف خاصة"، مؤكدة أن أعدادا كبيرة من عناصر كتائب ثورة العشرين وحماس العراق وأنصار السنة انضموا إلى عملية المصالحة، فيما لفتت إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد توسع عملية المصالحة الوطنية.

يذكر أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت في ٢٣ من آذار الحالي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

وكان وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي اعتبر في حديث للسومرية نيوز عقب الإعلان عن انضمام الفصائل المسلحة الخمس للعملية السياسية، أنها مؤثرة في الساحة العراقية ومعروفة من قبل العراقيين، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد حواراً مع المزيد من الفصائل، إلا انه استبعد الحوار مع التي تمثل منها حزب البعث.

وأكد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٣ من نيسان الماضي، أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وضعت بنوداً تستثني المتورطين بالدم العراقي ومرتكبي الجرائم، قبل دعوة الفصائل المسلحة إلى إلقاء السلاح وبدء الحوار، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة.

واعتبر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر في ٢٣ من آذار الماضي، أن انضمام فصائل مسلحة إلى العملية السياسية بمثابة "خيانة" لإرادة الشعب العراقي، واصفاً وزير المصالحة عامر الخزاعي بأنه "أحد الولادات المشوهة" في الحكومة العراقية، وهدد بعدم السكوت، فيما وصف التحالف الكردستاني الإعلان بالخطوة "المفيدة"، معرباً عن تخوفه من دخول فصائل حزب البعث إلى العملية السياسية، كما شدد على أهمية أن يكون التعامل مع تلك الفصائل مباشراً من قبل الحكومة وليس عبر وسطاء.

مكتب المالكي: جهات مسلحة تؤجج الوضع الأمني قبل نهاية ٢٠١١

متابعة/ المدى

توقع مكتب القائد العام للقوات المسلحة أن تقوم جهات مسلحة بتأجيج الوضع الأمني تزامناً مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، وفي حين أكد عزيمته على إنجاح المهمة الأمنية، طالب المواطنين بالتعاون مع الأجهزة.

وقال المتحدث الرسمي باسم المكتب اللواء قاسم عطا إن "بعض الجهات الإرهابية ربما تحاول تأجيج الوضع الأمني وإثارة المشاكل مع المواطنين للتأثير معنوياً على القوات الأمنية العراقية تزامناً مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد"، مؤكدا أن "الأجهزة الأمنية لديها عزيمة عالية وإصرار على إنجاح المهمة الأمنية الوطنية واستلام الملف الأمني وتحمل مسؤولية الأعباء كافة".

وطالب عطا المواطنين بـ"التعاون مع القوات الأمنية من خلال إيصال المعلومات، لأن المواطن جزء مهم من العملية الأمنية"، بحسب قوله.

وعزت وزارة الداخلية العراقية، على لسان وكيلها الأقدم السابق عدنان الأسدي، في الثالث من تموز الجاري، أسباب زيادة حصيلة القتلى لحزيران المنصرم إلى الخلافات السياسية وقرب موعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، مؤكدة أن الملف الأمني سيزداد سخونة كلما اقترب موعد الانسحاب.

وكان المتحدث الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق جيفري بوكانن في ٢٣ حزيران الماضي قد قال إن قوات بلاده تريد مغادرة العراق بعد نجاحها في مهمتها إلى "حد ما"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن القوات العراقية أصبحت الأفضل في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب.

وكان رئيس هيئة الأركان الأميركية مايك مولن أعلن، في ٢٢ نيسان الماضي، أن العراق لم يطلب حتى الآن من الولايات المتحدة التمديد لقواتها على أراضيه بعد العام ٢٠١١، وبين أنه يتحتم على العراق الإسراع في طلب ذلك في حال كانت لديه الرغبة، فيما جدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في اليوم نفسه، التأكيد على قدرة القوات الأمنية العراقية على تحمل المسؤولية والحفاظ على الأمن والعمل بمهنية ووطنية، متعهداً بمواصلة تعزيز قدراتها وإمكانياتها القتالية من خلال تجهيزها بأحدث الأسلحة والمعدات.

وطالب زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، منتصف نيسان الماضي، القائد العام للقوات المسلحة العراقية ورئيس الحكومة نوري المالكي بموقف واضح من بقاء القوات الأميركية أو جلائها، واعتبر أن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن ما زالت مبهمة، مؤكداً في سياق آخر أن الشراكة الحقيقية في البلاد لم تتحقق بعد.

واتهم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، في التاسع من نيسان الماضي، رئيس الوزراء نوري المالكي وعدداً من السياسيين بإعطاء الضوء الأخضر لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق، مؤكداً أن مسألة إجلاء القوات الأميركية من العراق هي التي دفعت التيار الصدري إلى المشاركة في العملية السياسية واللجوء إلى المقاومة السلمية.

وتحث وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون، منذ أشهر، المسؤولين العراقيين على الإسراع بالبت بمصير قوات الولايات المتحدة الأميركية رحيلاً أو تمديداً بعد العام ٢٠١١، مؤكدة أن الوقت بدأ ينفد في واشنطن، وذلك بعد إعلان استعدادها لبحث تمديد وجود قواتها في العراق في حال طلب منها ذلك، فيما أكدت الحكومة العراقية رفضها الشديد لبقاء القوات الأميركية فوق أراضيها بعد العام ٢٠١١، معتبرة أن هذه الخطوة ستتسبب بمشاكل داخلية وإقليمية للعراق.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام القادم ٢٠١١، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩.

تشكيل عسكري أمريكي: سنبقى في العراق .. للتدريب فقط

متابعة/ المدى

أكد تشكيل عسكري أميركي عامل في البصرة أنه يواصل التركيز على مهمته في العمل بالشراكة مع القوات الأمنية العراقية بالرغم من الجدل الدائر بشأن بقاء القوات الأميركية أو انسحابها في البلاد، مبيناً أنه سيستمر بمساعدة العراقيين على تدريب وتأهيل قواتهم الأمنية حتى تصير قادرة على التعامل ذاتياً مع التحديات التي تواجهها المحافظة الجنوبية، بما يمهد لانتقال السلطات إلى الجيش العراقي "الجديد والمستقل".

وقالت الفرقة الأولى فرسان بالجيش الأميركي، في بيان أصدره مكتب الشؤون العامة فيها إن "السرية ألفا في الفوج ٢١٥ للدعم التابع للواء الثالث في الفرقة، ما تزال تركز على مواصلة تقديم المشورة والإسناد للقوات الأمنية العراقية والعمل بالشراكة معها، بالرغم من استمرار الجدل بشأن احتمال إعادة تموضع قوات الولايات المتحدة في العراق".

وجاء في البيان، أن "السرية ألفا بقيادة الملازم أول هوزيه جوليا، والعريف جيمس هاردمان، المسؤولين عن الفريق الاستشاري والتدريب اللوجستي، تستمر في مساعدة العراقيين بأنشطة التدريب حتى تصبح قواتهم الأمنية قادرة ذاتياً ومجهزة بأفضل التجهيزات للتعامل مع التحديات التي تواجهها في محافظة البصرة".

وأضاف مكتب الشؤون العامة للفرقة الأولى فرسان في بيانه، أن "فريق الاستشارات والتدريب اللوجستي، ركز من خلال عمله مع آمرية النقليات في الفرقة ١٤ في الجيش العراقي على مدى أربعة أشهر، على تدريب المدربين وتأهيلهم ليصيروا قادرين على تولي المهمة من دون الاعتماد على قوات الولايات المتحدة".

وأوضح بحسب البيان، أن "التدريب شمل كيفية القيام بالخدمات والصيانة الوقائية، قبل أن ينتقل إلى التدريب المتقدم في الأنظمة الكهربائية لأنواع مختلفة من المركبات المدنية والعسكرية على حد سواء"، مضيفاً أن "التركيز تحول تدريجياً من التدريب على عجلات الهامفي إلى الشاحنات الكبيرة من طراز إنترناشيونال التي تبلغ حمولتها خمسة أطنان".

وبين أن "هذا التحول في التدريبات، مكن آمرية النقليات في الفرقة ١٤ من الاعتماد على نفسها ورفع جهوزيتها القتالية بشكل فعال"، وفقاً للبيان.

ونقل البيان عن العريف جيمس هاردمان، قوله إن "التدريبات تعد خطوة مهمة جداً في عملية انتقال السلطات إلى الجيش العراقي الجديد والمستقل"، مبيناً أن "الفريق الاستشاري والمدربين اللوجستيين عملوا مع الجيش العراقي لأكثر من سبع سنوات، وآن الأوان للعراقيين كي يأخذوا زمام الأمور على عاتقهم لجهة تدريب جنودهم وتثقيفهم".

وأضاف أنه "على الرغم من امتنان قادة الجيش العراقي لجهود الفريق الأميركي وما قدمه لهم من دعم في بناء الجيش الجديد، فقد حان الوقت بالنسبة إليهم لأن يبادروا والقيادة جنودهم وتدريبهم، لأنهم المستقبل، وواجبهم أن يتقبلوا هذه المسؤولية العظيمة"، بحسب البيان.

وأورد المكتب في بيانه، أن "جهود الفريق الاستشاري والتدريبي تضافرت على مختلف المستويات لضمان الاستمرار في التدريب الفعال للفرقة العاشرة في الجيش العراقي"، مضيفاً أنه "بناءً على ذلك قام المقدم بيرني سبويري من الفريق الانتقالي، والمستشار في الفرقة العاشرة العراقية الذي يعمل أيضاً مع الفريق الاستشاري، بتوفير موارد ضخمة للقيام بالتدريبات من جهة وتقديم المشورة الجيدة من جهة أخرى".

ونقل البيان عن الملازم أول هوزيه جوليا، قوله إن "العمل في الفريق الاستشاري والتدريبي أسهم في الحد من عدد المهمات التي كان الجيش الأميركي يقوم بها خارج معسكراته"، مستطرداً بالقول "كما سمح ذلك أيضاً بأن تحافظ القوات الأميركية على فعالية الاتصالات ورفع مستوى الثقة بالجيش العراقي".

ومضى جوليا قائلاً، إن "تجميع موارد القوات الأميركية والعراقية معا، يمكن الطرفين من ضمان تواجدهما على الوجهة نفسها"، مؤكداً أن "الطرفين سيخضعان للمساءلة إذا لم يتمكنا من إنجاز مهماتهما"، كما نقل البيان.

و يستعد البيت الأبيض لإبقاء ١٠٠٠٠ مقاتل أميركي في العراق بعد نهاية العام الحالي وسط قلق متزايد من أن الانسحاب المبرمج لكل القوات الأميركية سيؤدي إلى هجمات مسلحة مكثفة حسب ما جاء على لسان مسؤولين أميركان. إن إبقاء القوات بعد الموعد النهائي يتطلب اتفاقا بين مكونات الحكومة العراقية المنقسمة إلى حد كبير.

حتى الآن لم يقدم العراقيون طلبا رسميا لإبقاء القوات الأميركية. بعض القوى السياسية المتنفذة تعارض استمرار الوجود الأميركي في العراق. كانت إدارة اوباما ولا تزال تتجادل في حجم القوة التي من المفترض إبقاؤها في العراق، وتأمل استلام طلب من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بهذا الشأن وان تمهل البنتاغون وقتا للتخطيط لذلك. سيكون مقر القوات في محيط بغداد وبأعداد قليلة في المواقع الإستراتيجية الأخرى في البلاد. وبما أن العراق لم يقدم طلبا بذلك لحد الآن، فقد ذكر السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، جاي كارني، "هناك ما يكفي من الوقت لتقديم مثل هذا الطلب، وإذا ما قدموه فسوف ننظر فيه، وإلا فإننا نسير وفق الجدول".

ما لم يطلب العراق إجراء تغيير على اتفاقيته لعام ٢٠٠٨ مع إدارة جورج دبليو بوش، فسوف يبقى حوالي ٢٠٠ من منتسبي الجيش الأميركي كمستشارين بعد نهاية العام. في عام ٢٠٠٧ كان في العراق أكثر من ١٦٦٠٠٠ مقاتل أميركي، بقي منهم الآن حوالي ٤٦٠٠٠.

تبقى فكرة إبقاء القوات في العراق خاضعة للجدل والخلاف في العراق وفي الولايات المتحدة على حد سواء. ففي العراق يواجه المالكي ضغوطا من أعضاء متصلبين في تحالفه حول عدم تمديد الوجود الأميركي، كما ان بعض النواب الاميركان يفضلون سحب كافة القوات حسب الجدول.

ومن المتوقع أن يعقد القادة السياسيون اجتماعا هذا الأسبوع لمناقشة مشاركة السلطة في الحكومة العراقية، لكن من المحتمل أيضا أن يفتحوا قضية السماح للقوات الأميركية بالبقاء في العراق.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان، أربيل، شارع برايتي دمشق، شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت، الحمرا،شارع ليون بناية منصور، الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون